

Distr.
LIMITED

TD/B/43/L.2/Add.1
16 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والأربعون
جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثالثة والأربعين

المقرر: السيدة فيوليتا فونسيكا دي سانابريا (فنزويلا)

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

المتحدثون:
المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية
ايرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)
كوبا (نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
باكستان (نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين)
الهند
النرويج
الصين
المغرب (نيابة عن المجموعة الإفريقية)
اثيوبيا
بيلاروس
سويسرا
اليابان
جمهورية إيران الإسلامية
اندونيسيا

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه **يوم الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦**، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654 or 5655

الفصل الأول

الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٥ - عُرِضَت الوثائق التالية على المجلس لنظره في البند ٢ من جدول الأعمال:

"الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة" - تقرير من أمانة الأونكتاد
(TD/B/43/5)

تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦ (UNCTAD/DTCI/32)

تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦: استعراض عام (UNCTAD/DTCI/32) (استعراض عام)

٢٦ - في سياق الفقرة ١٠٧ (أ) من الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع أوصى مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثالثة عشرة المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بأن ينعقد الجزء المخصص للمشاركة الرفيعة المستوى يوماً واحداً أثناء الدورة الثالثة والأربعين للمجلس في يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبهذه المناسبة أقر المجلس أيضاً الموضوعات الثلاثة التي يتطرق إليها الجزء الرفيع المستوى.

٢٧ - وبناء عليه عَقِدَ الجزء الرفيع المستوى بشأن البند ٢ من جدول الأعمال طوال يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وعَقِدَ الجزء الرفيع المستوى في صورة محفل للاستثمار العالمي في ظل الأونكتاد ورأسه السيد أليك إيروين رئيس الأونكتاد التاسع ووزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا. وكان من بين الأعضاء المشاركين في الأفرقة الثلاثة وزراء ومسؤولون تنفيذيون لبعض الشركات من جميع أنحاء العالم. وكان برنامج المحفل والاشتراك في الأفرقة على النحو التالي:

الصباح

بيان افتتاحي من السيد أليك إيروين رئيس الأونكتاد التاسع ووزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا ومن السيد روبنز ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد.

منظور شركات الأعمال بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية: وجهات نظر مجتمع شركات الأعمال

المتحدثون: السيدة ماريا ليفانوس كاتاوي، الأمين العام للغرفة التجارية الدولية

السيد دوغلاس غريغوري، كبير المستشارين للتجارة الدولية والاستثمار في شركة IBM كندا المحدودة.

الفريق ١: الاتجاهات والسياسات والعلاقات المتبادلة

الاتجاهات في الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة إلى أقل البلدان نمواً والعوامل المحددة لها وعوائقها وآثار السياسة العامة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. العلاقات المتبادلة بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والآثار على التنمية.

الرئيس: السيد أليك إيروين، رئيس الأونكتاد التاسع ووزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا

مدير المناقشة: السيد غي دي جونكيير محرر صفحة الأعمال في جريدة الـ فاينانشيال تايمز

أعضاء الفريق: السيد فاروق سبحان وزير الشؤون الخارجية، بنغلاديش،

السيد آبي ولديميسكل، نائب الوزير ونائب رئيس مكتب الاستثمار في اثيوبيا

السيد آلان راماروسون، وزير الصناعة والتجارة الخارجية والحرف، مدغشقر

السيد دوندي راج شاستري، وزير الصناعة، نيبال

السيد محب الله شاه، نائب وزير الاستثمار، باكستان

السيد يو تشيو تونغ، وزير التجارة والصناعة، سنغافورة

السيد باسوغا نسادو، وزير الدولة للمالية، أوغندا،

السيد بيتر برابيك، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي المعين لشركة نسله، سويسرا

السيد جون كو، الرئيس والمسؤول التنفيذي، شركة LG المندمجة للإلكترونيات، جمهورية كوريا

السيد بل جوردان، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الشخص المرجع: السيد سانجاي لال، المحاضر في اقتصادات التنمية بجامعة أكسفورد

بعد الظهر

الفريق ٢: نحو إطار متعدد الأطراف للاستثمار؟

فحص واستعراض الاتفاقات القائمة وتعيين وتحليل القضايا المتصلة بإمكانية إنشاء إطار متعدد الأطراف للاستثمار وآثار ذلك على التنمية.

الرئيس: السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد

أعضاء الفريق: السيد لونغ يونغ - تو، مساعد وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، جمهورية الصين الشعبية

السيد أ. آدم، وزير التجارة والصناعات في غانا

السيد ب.ب. رامايا، وزير الدولة للتجارة، الهند

السيد يوشي إشيمازو، المدير العام لإدارة الشؤون الاقتصادية الدولية بوزارة التجارة الدولية والصناعة، اليابان

السيدة دانوتا أوبنر، نائب وزير الصناعة والتجارة، بولندا

السيد ف. هامبورغر، مدير سياسة التنمية باللجنة الأوروبية، بروكسل

السيد روفوس بيركسا، من أصحاب شركة Akin و Gump القانونية، بروكسل، ونائب الممثل التجاري للولايات المتحدة سابقا

السيد توماس باتا، الرئيس الفخري لمنظمة باتا للأحذية، كندا،

السيد مارتن خور، رئيس شبكة العالم الثالث، ماليزيا

الشخص المرجع: السيد مونتي غراهام، من كبار الزملاء بمعهد الاقتصاد الدولي، الولايات المتحدة

الفريق ٣: إلى أين نذهب من هنا؟ وجهات نظر المنظمات الإقليمية والدولية

الرئيس: السيد أليك إيروين، رئيس الأونكتاد التاسع ووزير التجارة والصناعة في جنوب افريقيا

السيد جيمس مورغان، كبير المراسلين الاقتصاديين للخدمة العالمية لهيئة
الاذاعة البريطانية: مدير المناقشة:

السيد وليام روسيه، رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية
أعضاء الفريق:

السيد باتريك ن. سينينزا، رئيس مجلس التجارة والتنمية

السيد مارينو بالدي، رئيس لجنة الاستثمار الدولي والمشاريع المتعددة
الجنسية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نيابة عن فريق
التفاوض التابع للمنظمة والمعني بالاتفاق المتعدد الأطراف للاستثمار

السيد ميليتو سالازار، نائب الوزير في وزارة التجارة والصناعة، والرئيس
الاداري لمجلس الاستثمار في الفلبين نيابة عن منتدى التعاون الاقتصادي
لآسيا والمحيط الهادي

السيد أنطونيو كاندير، وزير التخطيط والميزانية في البرازيل نيابة عن
السوق المشتركة للمخروط الجنوبي

السيدة جوانا شيلتون، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي

السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد

*

*

*

بيانات ختامية من السيد روبنز ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد والسيد أليك إيروين رئيس الأونكتاد
التاسع ووزير التجارة والصناعة في جنوب افريقيا

٢٨ - ووجه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس غالي رسالة مكتوبة إلى الجزء الرفيع المستوى من
مجلس التجارة والتنمية. وتم تعميم نص الرسالة في الوثيقة TD/B/43/L.3.

[يستكمل حسب الاقتضاء]

الفصل الثاني

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الانمائية في شرق آسيا

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٩ - عُرِضَت الوثيقتان التاليتان على المجلس لنظره في البند ٣ من جدول الأعمال:

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦ (UNCTAD/TDR/16)

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦: استعراض عام (UNCTAD/TDR/16 (Overview))

ألف - كلمة السيد ريناتو روجييرو، المدير العام لمنظمة
التجارة العالمية

٣٠ - قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إن أهداف التنمية الاقتصادية وتحرير التجارة هي أهداف متصلة في عالم يتزايد ترابطاً. وقال إن طابع النظام التجاري العالمي قد تحول في شكله منذ الأربعينات. فقواعد منظمة التجارة العالمية تشمل اليوم المعايير والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار المتصل بالتجارة وعددا كبيرا من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويبلغ عدد أعضاء المنظمة الآن ١٢٥ بلداً تشكل البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة التحول ٨٠ في المائة منها. وكان من نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي والتكامل العميق أن تعزز بقوة طابع التجارة من حيث الترابط وتبادل الفوائد. فلم يعد المجتمع الدولي هو الذي يضع قواعد التفاعل بين اقتصادات وطنية منفصلة ولكن هذه القواعد تظهر الآن من خلال تشكيل اقتصاد عالمي وحيد، وينبغي أن يكون التركيز الأساسي على خدمة مصالح النظام التجاري برمته. والمصالح الاقتصادية الحقيقية هي مصالح عالمية بصورة متزايدة، ويتوقف الأمن الاقتصادي أكثر وأكثر على قوة الآخرين. ويتمثل أوضح مظاهر ذلك في تزايد دور البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. فمن بين الأعضاء الـ ١٢٥ في منظمة التجارة العالمية ينتمي ٩٠ عضواً إلى العالم النامي كما أن ٣٠ بلداً من البلدان التي تقدمت للانضمام إلى المنظمة هي بلدان نامية أو اقتصادات في مرحلة التحول. ويتزايد نشاط البلدان النامية كأعضاء في تسيير النظام. ففي خلال الـ ١٨ شهراً الأخيرة جاء حوالي نصف طلبات إجراء المشاورات أو عقد الأفرقة في ظل منظمة التجارة العالمية من هذه البلدان، ويمثل ذلك زيادة كبيرة بالمقارنة بنصيبها البالغ ١٠ في المائة من المنازعات التي نظرتها الغات بين ١٩٨٠ و١٩٩٤. والقوة الاقتصادية النابعة عن المواد الخام هي الأساس الذي تستند إليه البلدان النامية في تزايد نفوذها في النظام التجاري العالمي: فهذه البلدان تمثل الآن حوالي ربع التجارة العالمية ويمكن أن يصل هذا الرقم، إذا استمرت الاتجاهات الحالية، إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ ثم يزيد عن النصف بحلول عام ٢٠٢٠.

٣١ - وهكذا تغير نموذج التنمية الاقتصادية تغيراً شديداً. ففي حين كانت الفكرة القديمة هي أن الاقتصادات النامية تحتاج إلى الحماية، ولو مؤقتاً فقط، من التجارة الدولية والمنافسة أصبح من المعترف به الآن أن العكس هو الصحيح. فالتجارة المفتوحة تحفز على الابتكار والابداع وتشجع التخصص وتخفف تكاليف المدخلات. وما يحدث الآن هو أن المسلمات التقليدية القديمة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل خطراً على التنمية تنقلب رأساً على عقب. فقد أصبح الاستثمار الأجنبي يمثل الجهاز العصبي المركزي في الاقتصاد العالمي إذ أنه يستكمل المدخرات المحلية ويتزايد نصيبه في توفير الروابط من خلال ضخ الاستثمار في الانتاج والوصول إلى شبكات التوزيع العالمية والسيطرة على التكنولوجيات الجارية التي يتوقف عليها الآن النمو المتواصل. والبلدان النامية هي التي يمكنها أن تستفيد من العولمة أكثر من استفادة أي طرف آخر. وتتنافس جميع البلدان الآن على نفس الاستثمارات والأسواق والسبق الابتكاري. وبهذا المعنى فإن العولمة هي أحد العوامل الكبرى في تحقيق المساواة، وأخذت تختفي الخطوط الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي وعالم أقل البلدان نمواً.

٣٢ - ونمو التجارة والانتاج يفيد جميع الأطراف. ففي عام ١٩٩٥ بلغت واردات أكبر عشرة بلدان نامية آسيوية ما يقرب من ٥٧٠ مليار دولار. ومن المقدر بحلول نهاية العقد التالي أن تشتري البلدان النامية ما يزيد عن ثلث صادرات البلدان الصناعية. وقد أصبحت الصادرات الآن أكثر أهمية عن ذي قبل من أجل توفير فرص العمل. وقد أدى طلب اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية على الواردات إلى تخفيف هائل في آثار الانكماش في العالم المتقدم الذي لم يخسر أي فرص عمل؛ ولكن استمرار نمو البلدان النامية يتوقف بشدة على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة. ورغم أن الاقتصادات النامية الكبرى قد بدأت تولد طلبها الداخلي الخاص بها، وكثير منها قد نما بسرعة منذ عام ١٩٩٠ دون حافز الطلب في البلدان المتقدمة، فإنها لا زالت تعتمد على الوصول إلى الخدمات والاستثمار والتكنولوجيا المقدمة من البلدان المتقدمة.

٣٣ - ومضى يقول إن نجاح أو فشل جميع البلدان يتوقف على نجاح أو فشل المجتمع العالمي ككل. وذكر أنه حضر اجتماع السبعة الكبار في ليون حيث كانت محنة أقل البلدان نمواً إحدى الأولويات وهناك أكد على الالتزام بأربع نقاط: التنفيذ الكامل والسريع لإعلان مراكش بشأن أقل البلدان نمواً؛ وتحسين وصول هذه البلدان إلى الأسواق بالعمل على إزالة جميع الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام صادراتها؛ والمساعدة على تحسين المناخ الاستثماري في هذه البلدان وخاصة بتقليل التتوءات في ميدان نشاطها من خلال التفاوض في الوقت المناسب حول قواعد متعددة الأطراف للاستثمار؛ والمساعدة على بناء الطاقة البشرية والمؤسسية بتحسين فعالية وتنسيق التعاون التقني. وقال إنه سيواصل الالاحاح على هذه الاقتراحات ويأمل أن تلقى هذه القضية المساعدة والتأييد في تقرير لجنة التجارة والتنمية التابعة للمنظمة إلى الاجتماع الوزاري للمنظمة في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويجب استخدام كافة الأدوات المتاحة - التجارة والاستثمار والتكيف الهيكلي - لمعالجة مشكلة تهميش أقل البلدان نمواً؛ كما يجب زيادة التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظمات بريتون وودز ومختلف الهيئات الاقليمية لكفالة استمرار تركيز موارد وخبرة المجتمع الدولي وتنسيقها وتوجيهها لمعالجة أكثر الاحتياجات العالمية الحاحاً.

٣٤ - وينبغي أن تؤدي البلدان النامية والمتقدمة على السواء دوراً إيجابياً في الاستعداد للاجتماع الوزاري في سنغافورة انطلاقاً من مصالح الجميع في تصميم القواعد والهيكل المشتركة لاقتصاد عالمي يشترك فيه الجميع. وأوضح الأمثلة على هذا المنطق الجديد في السياسة التجارية هو قضية الاستثمار. فهناك بالفعل

توافق في الآراء على أن قضايا التجارة والاستثمار تتصل اتصالاً وثيقاً في سياق العولمة وأن القضايا التي يثيرها هذا الاتصال تحتاج إلى مزيد من الدراسة. وقال إن أمانتي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية تعملان بالفعل بصورة وثيقة في تحليل قضايا الاستثمار. ويتضح هذا التعاون من التقارير الأخيرة الصادرة عن الأمانتين. وهناك إمكانية حقيقية في سنغافورة للتوصل إلى اتفاق بشأن الدولة الأكثر رعاية لإزالة كل أشكال التعريفية على عدد كبير من منتجات تكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠. وقال إن قيمة التجارة التي ينطوي عليها اتفاق لتكنولوجيا المعلومات ستكون على الأقل ٤٠٠ مليار دولار وهو ما يزيد عن قيمة مجموع التجارة العالمية في المنتجات الزراعية. وستتيح سنغافورة أيضاً فرصة شرح الاتجاه الذي تسير فيه عملية العولمة - وهي العملية التي تغير حياة الشعوب وتثير مناقشة حادة بشأن فرص العمل والدخل والمعايير الاجتماعية والبيئة - وكذلك فرصة بناء الجسور بين البلدان على النحو الذي يتطلبه الترابط بينها.

باء - المناقشة العامة

٣٥ - افتتح مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية المناقشة بشأن هذا البند بكلمة لفت فيها الانتباه بصفة خاصة إلى القسم المكرس في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦، للدروس المستخلصة من تجربة شرق آسيا وتطبيقها على استراتيجيات التنمية.

٣٦ - وأشار ممثل أيرلندا، وهو يتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى أنه لا يوجد نموذج انمائي آسيوي وحيد حيث تتصف كل حالة بسماتها الخاصة. ولكن الآراء تتوافق على بعض السمات المشتركة في معظم الاقتصادات الناجحة إن لم نقل كلها. وتشمل هذه السمات الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات المدخرات المحلية والحصول على الوسائط المالية السليمة، مع إعطاء الأولوية العليا لتنمية الموارد البشرية (وخاصة ارتفاع نوعية التعليم الابتدائي والثانوي) ومعدلات الصرف التنافسية والاتجاه إلى التصدير ووجود بيئة داعمة تشجع الأعمال الحرة وتسمح بالحوار المفتوح البناء بين الحكومة والقطاع الخاص في صدد الأهداف والسياسات كما تشمل التنظيم الحكومي الذي يوازن بين تعزيز التماسك وتوافق الآراء على الصعيد الاجتماعي من ناحية والمنافسة بين الأفراد والشركات من ناحية أخرى.

٣٧ - وهناك تشابك كبير بين الأطار الكلاسيكي للتكيف الهيكلي والسمات المشتركة التي تم تحديدها في التجربة الآسيوية، فهي تشير إلى أن القطاع الخاص ينبغي أن يؤدي دوراً اقتصادياً مركزياً دون وجود بيروقراطية لا داعي لها أو قيود لا حاجة إليها على نشاط الأعمال التجارية؛ وينبغي أن توفر بيئة السياسة العامة استقراراً على صعيد الاستقرار الكلي ومعدلات صرف تنافسية وأن تدعم القطاع الخاص المتنافس على الصعيد الدولي وأن تتسم الخدمات العامة والهياكل الأساسية بالكفاءة والفعالية وتقليص عجز الميزانية للسماح بتعبئة المدخرات في أغراض الاستثمار وأن يعطي الانفاق العام الأولوية لتنمية الموارد البشرية وأن توحى المؤسسات المالية بالثقة وتعرض أسعار فائدة حقيقية إيجابية وأن تتاح لصناعات التصدير سبل الوصول اليسير إلى المدخلات المستوردة وأن تكون أسواق الأيدي العاملة مرنة بالقدر الكافي.

٣٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم بصورة عريضة أي نهج عام يراعي هذه الخطوط. والفروق الرئيسية بين نهج السياسة الآسيوية والنهج الذي يدعو إليه الاتحاد الأوروبي في تعاونه الاقتصادي تتصل بالحماية ضد الواردات وتدخل الحكومة في الإدارة وخاصة في صدد اختيار وتشجيع الصناعات الجديدة عن

طريق تدخل الدولة. وقد نجم عن الممارسة الأخيرة اختلافات كبيرة في مستويات النجاح سواء بين البلدان الآسيوية أو البلدان الأخرى بل وقد أدى في بعض الحالات إلى تقويض شديد لطاقة النمو.

٣٩ - ولاحظ أنه في حين أن المستوى الأول للاقتصادات الصناعية الجديدة في آسيا كان مضطراً لتركيز اتجاه صادراته على أسواق البلدان الصناعية وحدها تقريباً إلا أن هناك الآن مجالاً لزيادة التجارة بين البلدان النامية. وبالمثل فهناك الآن مصادر بديلة كثيرة للحصول على الاستثمار الأجنبي للبلدان النامية بما فيها البلدان النامية الأكثر تقدماً. وعلق على ضرورة مساعدة كثير من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً في تشجيع الصادرات فقال إن الاتحاد الأوروبي قد أحاط علماً بالاقترح الوارد في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦ لإنشاء دائرة للتسويق الدولي والمعلومات ولكن الاتحاد الأوروبي يرى أن هذه المساعدة ينبغي أن تجري على مستوى أقرب ما يكون إلى الصناعة ذات الصلة وأن تستند إلى فهم تفصيلي للقدرات التصديرية. وقال إنه يرى أن هذه المهمة قد أصبحت نشاطاً هاماً بالفعل في مركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية كما تدرج في المساعدة الإنمائية الثنائية.

٤٠ - وأخيراً أعلن أن الاتحاد الأوروبي يرغب في أن يسجل اعتراضه على المقولة التي أوردها تقرير التجارة والتنمية بأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي سيكون عملية انكماشية.

٤١ - وأكد المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (كوبا) وهو يعلق على جهود الأمين العام الرامية إلى وضع عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة في صورتها النهائية، على الحاجة من الآن فصاعداً إلى تحقيق الاستقرار من أجل تمكين الأونكتاد من مواصلة أداء دور مفيد في التنمية العالمية.

٤٢ - ولاحظ مع خيبة الأمل، بالاستناد إلى تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦، أن النمو الاقتصادي العالمي في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ كان دون التوقعات، وأنه من المتوقع أن يظل كذلك في عام ١٩٩٦. وأشار إلى أن هذا النمو البطيء للاقتصاد العالمي، الذي يرجع بقدر كبير إلى السياسات الإنكماشية في البلدان المتقدمة، ولا سيما في أوروبا الغربية، يشكل تهديداً خطيراً للعلومة وله آثار سلبية على البلدان النامية. وقال إنه ينظر إلى الرأي الذي يسوقه التقرير ومفاده أن الآفاق الاقتصادية للجنوب هي الآن أكثر إشراقاً منها للشمال على أنه مفرط في التفاؤل، نظراً إلى أن النمو السريع في الجنوب ما زال قاصراً على عدد صغير من البلدان. وفي أمريكا اللاتينية بوجه خاص، فإن معدل النمو الإقليمي الذي يتنبأ به التقرير وقدره ٢.٥ في المائة ليس من شأنه أن يتيح تحقيق زيادة يُعتد بها في الدخل الفردية في عام ١٩٩٦. بيد أن أحد العناصر الإيجابية هو أداء شيلي التي تمكنت من الحفاظ على معدلات نمو تضاهي مثيلاتها لبلدان شرقي آسيا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقرار الاقتصاد الكلي. وأشار إلى أنه يمكن إجراء دراسة حالة فردية عن شيلي وذلك في إطار لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، من أجل إبراز الجوانب المفيدة من تجربة ذلك البلد التي يمكن تطبيقها على بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما في ميدان النهوض بالاستثمار.

٤٣ - وأوضح أن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ترى أن توصية الأمانة بتحقيق زيادة في الإذخار والاستثمار المحليين وبزيادة القدرة التنافسية للصادرات يصعب كثيراً تنفيذها في حالة البلدان النامية التي ما زالت تواجه حواجز حمائية في أسواق البلدان المتقدمة، والتي يعرقلها الافتقار إلى التمويل الدولي بشروط معقولة. وفي الواقع، فإن التقرير يسلم بأن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لا تفيد إلا حفنة من البلدان، وبأن

معظم البلدان النامية تعتمد كما كانت دائماً على التمويل الرسمي. وقال إن مجموعته لذلك تقترح أن تقوم الأمانة بتحليل آليات الائتمان البديلة، وتحت البلدان المتقدمة على فهم احتياجات التمويل الخاصة بالجنوب.

٤٤ - وأعرب عن الاتفاق مع التقدير على الحاجة الملحة إلى إصلاح الإطار التخطيطي والمؤسسي لسياسات التنمية في كثير من البلدان النامية. وفيما يخص قضية اقتباس نجاح جنوب شرقي آسيا الذي تقوده الصادرات، قال إنه يرى أن كثيراً من السياسات التدخلية المطبقة في تلك المنطقة في الماضي ربما ليس من الممكن عملياً تطبيقها في حالة البلدان النامية الأخرى في ظل الوضع الدولي الراهن. وهذا يترك مسألة الاستراتيجية الإنمائية الصحيحة لهذه البلدان مسألة مفتوحة، فتوضع الخصائص القطرية والإقليمية في الحسبان. وقال إنه بينما يسلم بالأهمية المحورية لجهود السياسات الوطنية الهادفة إلى تحقيق تكيف الاقتصاد الكلي، فإنه يؤكد على الحاجة إلى توفير دعم دولي كافٍ. وعلاوة على ذلك، فإن النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المنظم بصورة رئيسية حول عمليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية، إنما يتسم أيضاً بأهمية قصوى.

٤٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (باكستان) إنه في حين أن الترابط العالمي يشكل بالفعل حقيقة واقعة، فإن عملية العولمة تزيد من شدة هذا الترابط بتقريب الاقتصادات بعضها من بعض على نحو أوثق حتى مما هو قائم وجعلها أكثر اعتماداً إحداهما على الأخرى. وأوضح أن عملية العولمة ليست حميدة تماماً ولا ضارة تماماً. فهي تتيح فرصاً وتنطوي على تكاليف. ويتعين تحديد هذه الفرص واستغلالها بطريقة لا تصبح معها العولمة عملية يربح فيها الفائزون كل شيء، مما يوسع الفجوة بين أولئك القادرين على جني ثمار العولمة وأولئك الذين تخلفهم هذه العملية وراءها. وأضاف أنه يمكن التقليل إلى أدنى حد من التوترات البشرية والاجتماعية الهائلة المترتبة على العولمة عن طريق تنشيط النمو الاقتصادي المطرد، وخاصة في البلدان المصنعة الرئيسية. وقال إنه لذلك يلاحظ مع القلق استمرار الانتعاش البطيء في العالم المصنع، وخاصة في أوروبا الغربية. وقد أسهمت السياسات الإنكماشية التي تأخذ بها البلدان المتقدمة في هذا الوضع.

٤٦ - وأشار إلى أنه توجد قضيتان أخريان تستحقان اهتماماً عاجلاً. أما الأولى فهي تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية الدولية. ولاحظ مع الارتياح المبادرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الحالة في المستقبل ولكنه رأى أن المقترح المطروح من جانب مجموعة الـ ٢٤ فيما يتعلق بالقيام على صعيد متعدد الأطراف بتنسيق ومراقبة سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان المصنعة ينبغي إيلاؤها اهتماماً جدياً. وأما القضية الثانية فهي مشكلة الديون التي ما زالت تؤرق كثيراً من البلدان النامية. ومما يشجع في هذا الصدد المبادرة الأخيرة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بدعم من مجموعة الدول الصناعية السبع الرئيسية ودائني نادي باريس. بيد أن هذه المبادرة هي دون توقعات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من نواحٍ ثلاث: فمعايير القدرة على تحمل الديون ما زالت تقييدية؛ والمرونة المناسبة مطلوبة في تحديد أهلية البلدان للاستفادة؛ كما ينبغي عرض إطار زمني أكثر واقعية فيما يتعلق بالأهلية للاستفادة.

٤٧ - ومضى قائلاً إن النمو والتنمية المضطربين اللذين تقودهما الصادرات في بلدان شرقي آسيا يتسمان بالأهمية البالغة لجهودها الإنمائية، وأنه يجري تعليق أهمية كبيرة على مسألة ما إذا كان يمكن للبلدان النامية الأخرى أن تكرر ذلك. وأوضح أن الكثيرين في العالم النامي لم يرضوا عن النهج الكلاسيكي الجديد الذي يأخذ به البنك الدولي في تقييمه لتجربة التنمية الآسيوية، وأن الأونكتاد قد قدم إسهاماً مفيداً في هذه المناقشة

المستمرة. وأضاف أن تقرير التجارة والتنمية قد تجاوز الحجة التقليدية التي يطرحها البنك الدولي من نواحٍ شتى: أولاً، بالتأكيد على الحاجة إلى تحقيق تفاعل دينامي بين الصادرات والاستثمار؛ وثانياً، بإظهار أهمية تعبئة الموارد الطبيعية والعمالة الوفيرة وغير الماهرة واستغلالهما بالكامل وبالقيام على نحو مستمر برفع مستوى الصناعات وبالارتقاء في السلم التكنولوجي؛ وثالثاً، بالإشارة إلى التحديات التي تواجه السياسات الحكومية التي تنطوي على أشكال جديدة من التدخل بغية دعم عملية إنمائية دينامية. بيد أن المناقشة المتعلقة بمعجزة شرقي آسيا لم تنته بعد، وما زالت توجد أسئلة كثيرة يتعين الإجابة عليها. وتتصل هذه الأسئلة بضعف وضع البلدان التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالدور الأكثر محدودية الذي يمكن أن تمارسه السياسات الحكومية الآن فطبيعة تجربة شرقي آسيا التي هي إقليمية بشدة. وفيما يتعلق بهذه القضية الأخيرة، أشار إلى أن الاقتصادات الصناعية الجديدة يمكن أن تصبح مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر كما يمكن أن تصبح هي الأسواق لمنتجات البلدان الأخرى الأقل نمواً. ولذلك فإنه حث الأونكتاد على دراسة هذا البعد من تجربة تنمية شرقي آسيا دراسة أكثر تعمقاً. وأخيراً، فإنه أعرب عن خيبة الأمل إزاء عدم مناقشة تقرير التجارة والتنمية للتأثير الفعلي للفرص التجارية الجديدة الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي على صادرات البلدان النامية، ودعا الأمانة إلى تخصيص فرع من تقرير العام القادم لهذا الجانب.

٤٨ - وقال ممثل الهند إنه يرى أن دراسة تجربة نجاح البلدان النامية بشرقي آسيا في تقرير التجارة والتنمية لهذا العام هو أمر مفيد بوجه خاص بالنظر إلى التغيرات السريعة التي حدثت مؤخراً في الاقتصاد الدولي. إذ يمكن تعلم دروس هامة من التجربة الآسيوية في مجالات مثل الاستثمار والادخار، والبحث والتطوير، والسياسات الإقليمية. وأوضح أن الهند قد تمكنت، على أساس سياسة قوامها الإصلاح التدريجي، من تحقيق مستوى مرموق من نمو الناتج يفوق مستوى المنطقة الآسيوية ككل. ولكن هذه الصورة تشير إلى إحباط فيما يتعلق بمعظم البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي تواجه أوضاعاً خارجية صعبة وتقلصاً في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم كفاية المساعدة الدولية المقدمة.

٤٩ - وأضاف أنه يشترك في الرأي القائل بأن اتفاقات جولة أوروغواي تتيح فرصاً جديدة للبلدان النامية من ناحية، ولكنها تحد من استقلالها الذاتي فيما يتعلق بالسياسات من الناحية الأخرى؛ وأن بعض خيارات السياسات العامة التي استخدمتها بلدان شرقي آسيا بنجاح لم يعد يتوفر لها مقومات البقاء. ووجه الانتباه إلى الاستنتاج الوارد في تقرير التجارة والتنمية ومفاده أن النجاح الاقتصادي لبلدان شرقي آسيا يرتكز على مزيج من تدخل السياسة العامة ومن قوى السوق يعمل على ضمان أن التراكم السريع في رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي يقابلهما تقدم مناظر في نمو الصادرات وتنويعها. وفيما يتعلق بمناقشة السياسات الدولية في أعقاب جولة أوروغواي، قال إنه يرى أن الميل المتنامي إلى التركيز على العولمة قد صرف الحكومات والمنظمات الدولية عن توجيه اهتمام كاف لقضايا التنمية على صعيد البلدان.

٥٠ - ومضى قائلاً إنه بينما يسلم بأهمية قيام البلدان النامية بتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، فإنه يعرب عن القلق إزاء الاستخدامات الحمائية للقواعد القائمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة المحاولة المبذولة من جانب بعض البلدان المتقدمة لكي تُدرج في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية قضايا جديدة ليست لها صلة مباشرة بالتجارة. فالنظام التجاري المتعدد الأطراف لن يُخدم على أفضل نحو بالدخول في قضايا ليست لها صلة بالتجارة مثل الاستثمار، والمعايير المطبقة في مجال العمالة، وسياسة المنافسة، والمشتريات الحكومية، والهجرة، والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن اعتقاده بأن أي تحرير

إضافي للتجارة الدولية ينبغي أن يعطي الأسبقية لمصالح البلدان النامية. وفي الواقع فإنه ينبغي رفض أي ترتيب أو نظام يزيد من حدة أوجه التباين العالمي القائمة.

٥١ - وهنأ ممثل النرويج الأونكتاد على الطريقة المبتكرة التي أُجريت بها المناقشات المتعلقة بالترابط والاستثمار أثناء الدورة الراهنة لمجلس التجارة والتنمية، بما تنطوي عليه من دور نشط للقطاع الخاص والمجتمع المدني في أعمال الأونكتاد. وهذا النهج، النابع من المقررات المتخذة في ميدراند، يمكن أن يفيد كنموذج للعمليات الحكومية الدولية في المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأوضح أن الأونكتاد قد أعيد إنشاؤه في ميدراند كمنظمة مهمة سياسياً ومناسبة اقتصادياً تتولى المسؤولية عن قضايا التنمية الرئيسية التي لا تتناولها هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وهذا الزخم الجديد قد أعطى الأونكتاد متنفساً، ولكن قدرته على تنفيذ المقررات المتخذة من جانب الدول الأعضاء يجب البرهنة عليها على أساس مستمر وينبغي طمأنة الأمانة على أنها تحظى بدعم الدول الأعضاء في هذا المسعى. وقال إن المسائل المتصلة بأقل البلدان نمواً تتسم بأهمية محورية، وإن حكومته ستعتبر الأونكتاد مسؤولاً عن التزامه تجاه أقل البلدان نمواً. وأوضح أنه ينبغي تناول هذه المسائل باعتبارها قضية متعددة القطاعات في أنشطة الأونكتاد.

٥٢ - وأعرب عن اعتقاده بأنه يتعين على الأمين العام للأونكتاد أن يتناول على وجه الإلحاح مسألة تحسين قدرة الأونكتاد على ربط تحليل التكامل والعولمة بتنفيذ السياسات، أي تحقيق تعاقب تحليل السياسات، ووضع السياسات على الصعيد القطري، والمساعدة التقنية. وأوضح أن بلده مستعد للدخول في حوار مع الأونكتاد بشأن زيادة الدعم لأنشطة التعاون التقني، شريطة أن تكون هذه الأنشطة مركزة وأن توضع إجراءات التخطيط المتفق عليها موضع التطوير. وينبغي ألا تؤدي عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة إلى تقويض أنشطتها في مجال التعاون التقني؛ بل ينبغي مواصلة هذه الأنشطة على أساس مبادئ توجيهية مشتركة كما ينبغي تنسيقها في وحدة مركزية بالأمانة. وأضاف أن اختتام عملية الإصلاح في الأونكتاد بنجاح يتسم بالأهمية لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وأنه يشارك الأمين العام للأونكتاد قلقه إزاء عدم المعرفة في نيويورك حول عملية الإصلاح الجارية في المنظمات القائمة في جنيف.

٥٣ - وفيما يخص القضايا المتناولة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، قال إنه يرى أن كلاً من المبادئ الاقتصادية للعولمة وسياسات هذه العولمة تتسمان بالتعقيد وأن التحدي الذي يواجه واضعي السياسات هو تقييم شتى الاحتياجات والمطالب، مع ضمان أن يكون التقدم الاقتصادي في الوقت نفسه مستداماً من الناحية السياسية والبيئية، وأن يضع في الحسبان مصالح السكان برمتهم.

٥٤ - وقال ممثل الصين إن استمرار نشر تقرير التجارة والتنمية لا بد منه لفهم وتقييم الحالة الاقتصادية العالمية وكذلك لأداء الولايات المنوطة بالأونكتاد. وفي حين أن عدداً من البلدان النامية الواقعة في حالة التخلف تسلك تدريجياً الطريق المؤدية إلى البعث الاقتصادي، فإن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ككل ما زالت تتسع. فما زالت معظم البلدان النامية تعاني من المعوقات الشديدة التي تنطوي عليها البيئة الخارجية غير المؤاتية وذلك في مضممار جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تواجه أيضاً خطر تهميشها.

٥٥ - وأضاف أنه يتفق مع الجزم الوارد في التقرير بأن الصادرات المتجهة إلى البلدان المتقدمة والاستثمارات الواردة منها قد شكلتا قوة دافعة هامة وراء النمو الاقتصادي لشرقي آسيا، الذي يتسم في

الحقبة الأخيرة بأنه أقوى معدلات النمو في العالم. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تكثف هذه العمليات، فتعطي زخماً جديداً للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية. بيد أنه يوجد اتجاه يؤسف له نحو تكثيف الحمائية في البلدان المتقدمة الرئيسية، في ذات الوقت الذي تقوم فيه البلدان النامية بزيادة انفتاح اقتصاداتها. ومن شأن هذا الاتجاه أن يضر بمصالح البلدان النامية ولكنه سيضر في خاتمة المطاف بمصالح البلدان المتقدمة كذلك. ولا يمكن إيجاد حلول للمشاكل الجديدة إلا بتعزيز التبادل والتعاون على أساس المساواة والمنافع المتبادلة.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن من اللازم أن يقوم كل بلد بصياغة سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأوضاعه الوطنية. ويجب التسليم بالفوارق في مستويات التنمية الاقتصادية بغية عدم إجبار البلدان النامية على أن تجاري بشكل جامد البلدان المتقدمة في عملية تحرير التجارة والاستثمار. ويتسم تراث بعض البلدان النامية من حيث الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة بأنه بعيد المدى.

٥٧ - وأشار إلى أن العلاقات الدولية المتزايدة التعقيد الناتجة عن عولمة الاقتصاد العالمي قد أسفرت عن زيادة الحاجة إلى إطارات متعددة الأطراف. وأوضح أن الاجتماع المعقود بين الرؤساء التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أثناء قمة الدول الصناعية السبع الرئيسية هو خطوة أولى يرحّب بها في هذا الاتجاه. وأعرب عن سروره لملاحظة أن مؤتمر التجارة والتمويل فيما بين الجنوب والجنوب، الذي سيعقد في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ سيوجه الانتباه إلى أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب وسيقوم بوضع استراتيجيات وبرامج عمل جديدة.

٥٨ - وقال إن الصين، بمواصلتها سياسة الإصلاح وتحقيق انفتاح اقتصادها على العالم الخارجي، قد حافظت على معدلات نمو اقتصادي ممتازة، من المتوقع أن تصل إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦، ومن المتوقع أن يكون التضخم أقل من ١٠ في المائة. كذلك فإن هذا العام قد شهد "انطلاق" الخطة الخماسية التاسعة والإطار الموضوعي الطويل الأجل لعام ٢٠١٠. أما الأهداف الموضوعية فتشمل زيادة الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد لعام ١٩٨٠ في المتوسط بمقدار أربعة أمثال وذلك بحلول عام ٢٠٠٠، ومضاعفة الناتج القومي الإجمالي لذلك العام الأخير بحلول عام ٢٠١٠، وتطوير اقتصاد سوقي اشتراكي أكثر كمالاً. ولكن على الرغم من أن جهود الصين خلال فترة الخمسة عشرة عاماً القادمة قد تزيد من تعزيز القوة الإجمالية للبلد، فإنها ستبقى مع ذلك بلداً نامياً. وأوضح أن الصين مستعدة للاشتراك مع البلدان الأخرى في جهود مشتركة ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وإلى الإسهام في تعزيز السلم والاستقرار والتنمية.

٥٩ - وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إنه من الصعب الشعور بالتضائل إزاء إمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية وذلك بالنظر إلى الصافي السلبي للتدفقات المالية الخارجية التي شهدتها المنطقة. أما التحسّن الطفيف في أسعار السلع في عام ١٩٩٥ فقد قابله في الغالب عاملان مترابطان هما: النقص في فرص الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وكبر حجم مدفوعات خدمة الديون. وقد زاد هاتين المشكلتين تعقيداً عدم استقرار أسواق القطع الأجنبي. وفي معرض وصف سمات خارجية وداخلية منتقاة من سمات الحالة الاقتصادية في أفريقيا، قال إن حصة البلدان الأفريقية في الانتاج العالمي والتجارة العالمية واصلت انخفاضها. وإضافة إلى مواجهة المشاكل المتصلة بعدم الاستقرار وأحوال الطقس، تأثرت الحالة الاقتصادية في العديد من البلدان الأفريقية بضعف الانتاجية، والصعوبات التي تعترض الإدارة، وعدم تنوع الصادرات، والتعرض لمخاطر البيئة الاقتصادية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال ضئيلة ولا يزال يتعين اتخاذ تدابير جريئة لمعالجة مشكلة

ديون البلدان الأفريقية. وكانت المبادرة الأخيرة في موضوع الديون موضع ترحاب بالغ، إلا أنه من المؤسف أنه لم يمكن التوصل الى توافق في الآراء بشأن تمويلها. وأعرب عن اقتناعه بوجود ضرورة وحاجة ملحة الى اتخاذ تدابير تتسم بمزيد من الجرأة لحل مشكلة الديون التي تشكل عقبة رئيسية في طريق التنمية في بلدان أفريقية عديدة.

٦٠ - وأشار الى اهتمام المجموعة الأفريقية بالاستنتاج الذي توصل اليه تقرير التجارة والتنمية والذي يفيد بأن السمات الرئيسية لنموذج التنمية في شرقي آسيا يمكن تكراره في بلدان أخرى شريطة ألا يقفل الشمال أبواب أسواقه. أما التعاون بين بلدان الجنوب فيمكنه أن يساعد في التعويض عن النقص في فرص الوصول الى أسواق التصدير في الشمال وعن تدني معدل النمو في البلدان النامية. وينبغي بذل كل جهد لمساعدة البلدان الأفريقية في استخلاص الدروس من التجربة الانمائية في شرقي آسيا، وهذه مهمة يملك الأونكتاد أهلية كاملة للاضطلاع بها.

٦١ - وأثنى ممثل اثيوبيا على التغطية الواسعة لمسألة الديون في تقرير التجارة والتنمية، وشكر الأونكتاد على ما يقدمه من مساعدة تقنية في المفاوضات المتعلقة بالديون وبصدد تركيب برنامج الحاسوب لإدارة الديون. ورحّب أيضاً بالجهود الجارية التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع حل لعبء الديون الذي تزرع تحته البلدان الفقيرة، بما فيها اثيوبيا، كما رحّب بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا التي تقوم على المبدأ القائل بأن المسؤولية الرئيسية في عكس اتجاه الفقر تقع على كاهل البلدان الأفريقية. وفيما أشار الى أن التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية للدروس المستخلصة من تجربة شرقي آسيا يغطّي دور الصناعة تغطية واسعة، ذكر أن التحوّل في قطاع الزراعة في المرحلة الأولى من مراحل التنمية الاقتصادية في اليابان قدم أيضاً دروساً هامة لأفريقيا بوجه عام ولاثيوبيا بوجه خاص باعتبارها بلداً تغلب فيه الزراعة.

٦٢ - ورأى أن العقبة الرئيسية في وجه النمو الاقتصادي السريع في أفريقيا هي القيد المتمثل في جانب العرض. فرفع مستوى الهياكل الأساسية المادية وتطوير الموارد البشرية هما من التدابير الهامة للتخفيف من شدة هذا القيد في جانب الطلب، ويمكن للأونكتاد أن يقوم بدور حيوي في تنفيذ هذه التدابير. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال العولمة، إلا أن التمويل الخارجي لا يزال يشكّل قيلاً حاسماً بالنسبة الى أقل البلدان نمواً. وبالتالي لا بد من إيلاء بالغ الأهمية لإدخال تحسينات بارزة على تدفق الاستثمار وغيره من الموارد. وهذا مجال آخر يوجد فيه دور للأونكتاد.

٦٣ - وقال ممثل بيلاروس إن إيجاد مناخ مؤات للنمو والتنمية المستدامة هو أمر ينبغي حدوثه في الدرجة الأولى على الصعيد القطري، وذلك تمشياً مع فكرة ميدراند القائلة بأنه ينبغي للبلدان أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في نموها. غير أنه بالنظر الى تزايد الترابط فإن العمليات الاقتصادية الداخلية تتأثر أكثر فأكثر بالظروف الخارجية. وبالتالي فإن إيجاد مناخ خارجي مؤات للنمو والتنمية يُعتبر بنداً أساسياً في بنود جدول أعمال المجتمع العالمي، بما فيه المنظمات الدولية مثل الأونكتاد.

٦٤ - وقال إن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦ أظهر أن الاقتصاد العالمي ينمو نمواً متفاوتاً. فبعض البلدان يحقق نجاحاً كبيراً في التنمية بينما لا يزال بعضها الآخر يبحث عن مخرج من أزماته. أما بيلاروس فهي من الفئة الثانية. أما البرنامج الذي اعتمد مؤخراً وعنوانه "برنامج بيلاروس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

حتى عام ٢٠٠٠" فيضع في اعتباره الجوانب الايجابية والسلبية للحالة الاقتصادية الراهنة ويوجز سبب التغلّب على الصعوبات الحالية. أما تدابير تثبيت الاستقرار الاقتصادي في البلاد فقد بدأت تؤتي ثمارها: فقد بدأت تخرج من الهبوط الاقتصادي كما بدأت معدلات التضخم بالانخفاض انخفاضاً حاداً. وتعزم الحكومة الآن تطوير صادرات حديثة تستند الى سياسات استثمارية جذابة. كما تعزم البلاد الانضمام الى الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف.

٦٥ - وفيما رأى أن التجربة الانمائية في البلدان حديثة التصنيع في شرقي آسيا لا يمكن محاكاتها فعلاً، إلا أنه رأى أن من الممكن أن تستخلص من تلك التجربة العديد من الدروس المفيدة لبلدان أخرى. ولذلك فإن بيلاروس مهتمة اهتماماً خاصاً بالتجربة الناجحة في بلدان الطوق الأول الآسيوية في تطوير انتاج يقوم على كثافة الأساليب العلمية وفي تحسين كفاءة انتاجها من حيث الطاقة والمواد. وقال إن بلاده لا تزال بحاجة الى التغلب على العديد من الصعوبات المتصلة بنقص الموارد الطبيعية، وبضرورة تقليص حجم انتاج المواد والطاقة، وبضرورة اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبالعوامل التي تعرقل الجهود الرامية الى تقليل نسبة البطالة.

٦٦ - وعلّق ممثل سويسرا تعليماً إيجابياً على نوعية تقرير التجارة والتنمية لهذه السنة رغم اعتراضه على إدراج بعض الموضوعات فيه مثل موضوع ديون البلدان النامية الذي تم التقليل من أهميته في سلّم الأولويات الجديدة للأونكتاد والمتفق عليها في الأونكتاد التاسع. وعلاوة على ذلك، خالف التحليل القائل بأن ضعف النمو وارتفاع نسبة البطالة في أوروبا ناجمان عن سياسات ضريبية متشددة وبأنه ينبغي التعويض عن آثارها باتباع سياسة نقدية أقل تشدداً. والسلطات السويسرية على اقتناع بأن اتباع سياسة ضريبية ونقدية سليمة وحده يمكن أن يضمن استقرار الاقتصاد الكلي الذي يشكل أساس النمو الدائم. إن مشكلة البطالة في أوروبا ناجمة عن أوجه عدم المرونة الهيكلية في سوق العمل مما يعرقل تكيف الاقتصادات الأوروبية مع العولمة. وبالتالي فإن إصلاح سوق العمل إصلاحاً يزيد من مرونته يعتبر حلاً أنسب لمشكلة البطالة في أوروبا.

٦٧ - وانتقل الى مسألة ما إذا كانت تجربة التصنيع والتنمية السريعة في شرقي آسيا يمكن أن تكون نموذجاً لبلدان نامية أخرى، فلاحظ أن التقرير كان قد أظهر الدور الإيجابي للصادرات في تنمية بلدان شرقي آسيا. فعائدات التصدير شكلت مصدراً هاماً لتمويل الاستثمار في تطوير الطاقات الانتاجية. وكان تحرير التجارة نتيجة لجولة أوروغواي عاملاً أساسياً في تحسين فرص وصول البلدان النامية الى أسواق البلدان الصناعية والبلدان النامية الأخرى. وينبغي للتحرير أن يشجع بعض البلدان على الأخذ بالتجربة الإيجابية للبلدان الآسيوية وعلى فتح أسواقها.

٦٨ - وأعرب عن اقتناعه بأن قوانين السوق من شأنها أن تحدد بصورة آلية لمن يكون النصر في التنافس على المنتجات وأسواق التصدير، وأن هذه العملية من شأنها أن تعود بالفائدة على البلدان النامية. ونتيجة لذلك، فإن الاقتراح القائل بإنشاء دائرة للتسويق والمعلومات في الأونكتاد بهدف توجيه البلدان النامية في اتجاه أسواق واعدة لا يعتبر اقتراحاً سليماً جداً. ورأى أن دور الحكومات هو إيجاد مناخ مستقر على صعيدي الاقتصاد الكلي والسياسة، وإقامة إدارة مؤهلة وفعالة، وإيجاد إطار قانوني يحبذ الاستثمار الخاص ويضمن التنمية القصوى للموارد البشرية. وقال إن مثال بلدان شرقي آسيا يظهر سلامة هذا المفهوم.

٦٩ - وأعرب ممثل اليابان عن تقديره لمبادرة الأونكتاد الى تناول الدروس المستخلصة من التجربة الانمائية لشرقي آسيا. وقال إن حكومته أيدت وسوف تواصل تأييد الأونكتاد في جهوده الرامية الى استكشاف ما يقبل التطبيق من تجارب شرقي آسيا في مناطق أخرى، لا سيما في أفريقيا حيث همش العديد من أقل البلدان نمواً في عملية العولمة.

٧٠ - ولضت النظر الى نقطتين رئيسيتين وردتا في تقرير التجارة والتنمية. أولاًهما أن البلدان النامية ليست بالضرورة أكثر تضرراً في فترة ما بعد جولة أوروغواي مما كانت عليه قبلها. ومع أن بعض الخيارات من السياسة العامة التي كانت متاحة لبلدان شرقي آسيا لم تعد متمشية مع القواعد الدولية الحالية، إلا أن البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، منحت فرصة الاستفادة من وجود فترة انتقالية أطول. وعلاوة على ذلك، وفّرت جولة أوروغواي أيضاً فرصاً جديدة لهذه البلدان. أما النقطة الهامة الثانية فتتعلق بدور الطوق الأول من البلدان الحديثة التصنيع. فعن طريق توفير الأسواق والاستثمار لاقتصادات الطوق الثاني، لم تشجع بلدان هذا الطوق التعاون بين بلدان الجنوب فحسب بل عززت أيضاً الدينامية الاقليمية في شرقي آسيا. ويمكن أن يكون في ذلك دروساً لمناطق أخرى.

٧١ - أما جوانب التجربة الانمائية في شرقي آسيا التي حددها الأونكتاد والتي لا تزال صالحة فتتضمن ما يلي: أولاً، يمكن تطوير الوفورات المحلية عن طريق الوفورات البريدية والوفورات التعاونية في البلدان التي لا يكون القطاع المالي فيها متطوراً تطوراً عالياً؛ ثانياً، يمكن للحكومة أن تستخدم هذه الوفورات في أغراض الاستثمار في صناعات المستقبل؛ ثالثاً، يمكن للحكومة أن تقوم بدور هام في بناء الطاقة البشرية والمؤسسية؛ رابعاً، العلاقة المناسبة بين القطاعين العام والخاص تنطوي على التعاون والانضباط؛ خامساً، كانت الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الى بلدان شرقي آسيا نتيجة لإدارة فعالة للسياسة العامة، بما في ذلك تخفيف القيود على القطع الأجنبي وتعزيز الشفافية بشأن قواعد الاستثمار؛ سادساً، لا بد للحكومة المحلية من إيلاء اهتمام خاص بتحسين الهياكل الأساسية المحلية، وهذه سياسة تلقى الدعم في المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها اليابان. أما في حالات تطبيق الدروس المستخلصة من تجارب شرقي آسيا في مناطق أخرى لا تزال الهياكل المؤسسية فيها متخلّفة فينبغي للحكومات أن تتبع نهجاً تدريجياً ينطوي على القيام أولاً بنشر المعلومات، وتعزيز التدريب المهني والتكنولوجيا الصناعية بدلاً من السياسات المعقدة للغاية التي توفر حوافز لأنشطة اقتصادية معينة.

٧٢ - وأعرب ممثل جمهورية إيران الاسلامية عن القلق من أن يكون تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المتوقع في تقرير التجارة والتنمية انعكاساً لآثار عدم التكافؤ في فرص حصول البلدان النامية على القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن هذه البلدان بذلت جهوداً كبيرة للتكيف بهدف مواجهة التحديات الجديدة وكان أداءها مشيراً بصفة خاصة في التجارة الدولية. ومع أن أمانة الأونكتاد عالجت موضوع التنمية في شرقي آسيا مرتين في تقرير التجارة والتنمية إلا أنه لا تزال هناك حاجة الى تحليل ملموس للسياق التاريخي والاجتماعي - الاقتصادي الذي تطورت فيه النماذج التي اتبعتها بلدان تلك المنطقة. ومع أنه يمكن للبلدان النامية الأخرى أن تستفيد من بعض عناصر تلك التجربة إلا أن هناك حاجة الى التكيف لا سيما بالنظر الى كون القواعد الجديدة المتعددة الأطراف تركت مجالاً أضيق للبلدان النامية لتقديم الدعم لصناعات جديدة يُحتمل أن تكون قادرة على البقاء.

٧٣ - أما برامج الأونكتاد لدعم الديون فينبغي لها أن تكون دينامية ومرنة، وأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني تستحق الدعم. كما ينبغي توسيع نطاق مناقشة الأونكتاد لمسائل الاستثمار. أما الوفورات الناشئة عن إعادة تنظيم الأونكتاد فيمكن إعادتها الى التعاون التقني الذي ينبغي له أن يغطي أيضاً الجوانب الاجتماعية للسياسة الاقتصادية. وهذا الموضوع الأخير يمكن إدراجه في تقرير التجارة والتنمية في المستقبل.

٧٤ - وقال ممثل اندونيسيا إن بلدان شرقي آسيا ومنها اندونيسيا تتمتع منذ أكثر من عقدين من الزمن بمعدلات نمو اقتصادي لم يسبق لها مثيل. أما اجتماع تطورات مؤاتية وإصلاحات مستمرة في السياسة المحلية فقد مكّن بلدان هذه المنطقة من تسجيل أداء قوي في النمو في السنوات الأخيرة. وقد أُنْثِرَ انتهاء الانكماش في البلدان الصناعية تأثيراً ايجابياً على صادرات هذه المنطقة التي تلقت أيضاً تدفقاً ضخماً من الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات مالية خارجية أخرى رغم أن هذه التدفقات ظلت تتركز في عدد قليل من البلدان. وقد التزم معظم بلدان المنطقة بالتحريير وإلغاء الرقابة. غير أن إنجازها الملحوظ لا يمكن أن يعزى الى نموذج وحيد من نماذج التنمية الاقتصادية، وإنما يعكس استجابة عملية لدى صانعي السياسة لمجموعات محددة من المشاكل. ومع ذلك، يلاحظ وجود عدد من السمات المشتركة: فجميع اقتصاداتها هي من اقتصادات السوق التي تشجع المقاوله الخاصة؛ واعتمدت جميعها استراتيجية للتصنيع على أساس التصدير مصحوبة بسياسات حكيمة على صعيد الاقتصاد الكلي؛ واستفادت جميعها من حالة السلم والاستقرار النسبيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٧٥ - كانت تجربة اندونيسيا مثلاً على التحول السريع في المنطقة، فقبل ما يزيد على ربع قرن بقليل بلغت نسبة السكان المصنّفين في فئة الفقراء ٦٠ في المائة، وتحول اقتصادها الى اقتصاد يشهد معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط ٧ في المائة طوال ما يزيد على عقدين من الزمن، ولم يعد الفقر المطلق يؤثر الآن إلا على أقل من ١٤ في المائة من مجموع السكان. ومع ذلك فإن جدول أعمال اندونيسيا الانمائي لم يكتمل بعد بأي شكل من الأشكال. فارتفاع معدلات النمو يؤدي بسرعة الى إيجاد اقتصاد سوقي أقوى. وفي الوقت نفسه، بلغت البلاد مرحلة صعبة بصفة خاصة من مراحل التنمية تتطلب تحملاً كبيراً ودعمًا من شركاء التنمية. ومن الواضح أن التحدي الذي يواجه الاقتصادات النامية في شرقي آسيا يتمثل في المحافظة على الدينامية التي تحققت طوال عقدين من الزمن. وهذا يشكل تحدياً هائلاً يمكن رغم ذلك مواجهته باللجوء الى الاستراتيجيات نفسها التي أحدثت الدينامية الاقتصادية في المقام الأول.
